مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات الصينية / اليابانية... بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية
اسم الكاتب: د. باهر مردان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7048
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 00:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

" العلاقات الصينية / اليابانية ... بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية

د.باهر مردان[1]
baher master83@yahoo.com

ملخص

أصبحت العلاقات الصينية / اليابانية من اهم العلاقات الإستراتيجية في المرحلة الراهنة ، وتوصف بانها إستراتيجية بسبب تأثيرها السلبي او الايجابي على مجمل التفاعلات المحلية ـ الداخل الصيني والياباني ـ والاقليمية والدولية ، وما تتضمنه من خصائص تميزها عن غيرها من حيث الفتور والبرود والتوتر وتوجيه الاتهامات في الجانب السياسي والدبلوماسي أحيانا ، والاعتمادية الاقتصادية والبراغماتية العالية في التعامل مع المصالح الاقتصادية والتجارية أحيانا أخرى .

هذه الخصائص التي تميز هذه العلاقة وخاصة الاقتصادية والتجارية منها لم تتأثر نسبياً بالمشاكل والخلافات التاريخية والراهنة بين البلدين ، اذ أدرك صانع القرار في كلا الجانبين أهمية فصل الجانب السياسي والإعلامي وتوتراته قدر الإمكان عن الجانب الاقتصادي لكون الخلاف في المتغيرات السياسية سواء أكانت تاريخية أم إستراتيجية لا يمكنها أن تسبب انهيار الثوابت الاقتصادية التي تُعد الأساس الاستراتيجي للعلاقات الصينية / اليابانية .

تمهيد

أصبحت العلاقات الصينية / اليابانية إحدى ابرز العلاقات ديناميكية وأهمية في القرن الحادي والعشرين ليس في منطقة شرق أسيا فحسب ، إنما على الصعيد الدولي بسبب وجود سلسلة من العلاقات والتحالفات الدولية التي تدفع باتجاه تشكيل المنظومات الإستراتيجية فضلاً عن كونهما ثاني وثالث اقتصادين في العالم على التوالي ، وأهمية العلاقات الصينية / اليابانية متأتية من طبيعة

---

[1] سكرتير ثاني/سفارة العراق في بكين

وخصوصية هذه العلاقات ، إذ أنها ترتكز على متغيرات ومشاكل سياسية وتاريخية وإستراتيجية عدة، وهذه المتغيرات قد جعلت من التوتر والاضطرابات السمة البارزة ومن ثم التصعيد في المواقف وتبادل الاتهامات ويحسب غير المتابع بان طبول الحرب ستقرع بينهما في أي لحظة ، إلا إن الواقع الاقتصادي والتجاري والاستثماري يشير إلى أن كلا البلدين يمضيان باتجاه الحفاظ على المصالح والاعتمادية المتبادلة ويسعى صانعو القرار الصيني والياباني على حد سواء إلى فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي والتجاري ، إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان كما أن الأخيرة تعد ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بحجم تبادل تجاري تجاوز ٣١٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣ .

ان التفكير الصيني / الياباني يقودنا إلى افتراض مفاده :" إن العلاقات الصينية / اليابانية تتميز بكونها علاقات شبه متوترة (متذبذبة سياسياً) الا أنها علاقات تمضي بثبات نحو الحفاظ قدر الإمكان على حجم التبادلات التجارية والاستثمارية " ، يعني انه وفي ظل وجود الخلافات والتوتر والاضطرابات سياسياً ، الا ان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لم تتأثر بشكل كبير نسبياً بالمتغيرات السياسية المؤثرة بين البلدين .

ان الهدف الأساس من بحث " **العلاقات الصينية / اليابانية ... بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية** " هو تبّيان قدرة وإدراك صانعي القرار الصيني أو الياباني في انتهاجهما البراغماتية العالية في فصل الجانب السياسي وتوتراته عن أهمية وتعزيز وتطوير الجانب الاقتصادي المصلحي بين البلدين .

وما يراد اثباته هنا " هو انه على الرغم من الخلافات السياسية والتاريخية والإستراتيجية بين الصين واليابان ، الا ان حجم التعاون والتبادلات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين يشير الى قوة ومتانة هذه العلاقة في المرحلة الراهنة ، ولإثبات صحة هذه الفرضية سيتم تقسيم البحث إلى الآتي :

اولاً : خلفية تاريخية .

ثانياً : تاريخ العلاقات الصينية / اليابانية .

ثالثاً : ابرز الخلافات والمشاكل بين الصين واليابان .

رابعاً : الثوابت الاقتصادية بين الصين واليابان .

اولاً : خلفية تاريخية

تشارك الصين اليابان تاريخا طويلا وغنيا بحكم التقارب الجغرافي والخصائص المتشابهة فيما بينهما ، الا ان المشاكل بدأت في نهاية القرن التاسع عشر، في عهد أسرة تشينغ الحاكمة في الصين وأسرة ميجي في اليابان ، وترجمت هذه المشاكل إلى حربين ، الحرب الصينية / اليابانية الأولى في الأعوام (١٨٩٤-١٨٩٥) ، وحرب الباسيفيك الثانية (١٩٣٧-١٩٤٥) [١] ، اذ ازداد الكره الصيني لليابان لاسيما في اثناء وبعد الحرب الثانية بسبب قسوة ووحشية القوات اليابانية في مدينة نانجينغ الصينية حيث قتلت هذه القوات اكثر من ٣٠٠ الف مدني صيني خلال ثلاثة أسابيع ، هذه الأحداث التاريخية لا تزال تعيش في ذكريات الشعب الصيني بوصفها رمزاً للقسوة والوحشية اليابانية .

اما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) ، فقد تميزت العلاقات الصينية / اليابانية بالفتور وبعض التبادلات التجارية البسيطة بينهما ، ويعود سبب ذلك الى رغبة كلا البلدين في

---

[1] **Mingde Wang and Maaike Okano-Heijmans , Overcoming the Past in Sino-Japanese Relations ? The international spectator, Vol.46, No.1, March 2011, p 128.**

إعادة بناء وترتيب البيت الداخلي ، واستمر الحال بين الصين واليابان على هذا المستوى إلى حين إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٢ .

ثانياً : تاريخ العلاقات الصينية / اليابانية

الصين واليابان دولتان مؤثرتان في العالم، ويّعد استمرار العلاقات الثنائية بينهما عاملاً مهماً يؤثر على السلام والتنمية ، والطريق الأمثل لتنمية العلاقات الثنائية يعتمد على المعالجة المناسبة للقضايا التاريخية التي مر بها البلدان، وفي هذا الإطار نجد إن العلاقات مرت بمراحل[١] عدة واجتازت عقبات عدة لتنفيذ القرارات الإستراتيجية التي اتخذت من قبل السياسيين الصينيين واليابانيين بتطبيع العلاقات الدبلوماسية ليبدءا صفحة جديدة في العلاقات الصينية / اليابانية وقد أعلن البلدان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في الثاني من تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٢ بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الياباني الاسبق (تاكوي تاناكا) الى الصين [٢]، وتلا ذلك توقيع معاهدة السلم والصداقة الصينية اليابانية عام ١٩٧٨ وفيما بعد الإعلان الصيني الياباني المشترك عام ١٩٩٨ ، ونتيجة لزيارة رئيس الوزراء الصيني الأسبق (جيان زيمن) وهي الزيارة الاولى لمسئول صيني الى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ولمؤشرات التعاون بين البلدين سمي عقد الثمانينات بالعصر الذهبي في إشارة الى تطور العلاقات الثنائية الصينية / اليابانية آنذاك[٣] ، واصدار البيان المشترك الذي سمي بالوثيقة السياسية الرابعة عام ٢٠٠٨ وكان لهذه المعاهدات والإعلانات المشتركة الأثر الكبير لتكوين البذرة الرئيسة التي بدأت بها استمرارية العلاقات الثنائية والمبنية على أساس التبادل المشترك للمصالح السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين[٤] .

---

[١] للمزيد حول تاريخ العلاقات الصينية / اليابانية ، ينظرعلى سبيل المثال : **Niklas Swanstrom and Ryosei , Sino–Japanese Relations : the need for conflict Prevention and Management , Cambridge School Publishing , 2008 , <u>www.C-S-P.org/flyers/9781847186201-sample.pdf</u>.**

[2] **Lukas Las , Sino-Japanese Relations toward the Second Decade of the 21st Century, contemporary European studies 1/2011,p54 ; www.ces.upol.cz/pic/item/pdffile/64.pdf.**

[3] **Ibid, p54.**

[٤] **اذاعة الصين الدولية CRI :**

إن زيارة الإمبراطور الياباني (AKIHITO) الى الصين عام ١٩٩٢ واعتذاره للشعب الصيني بسبب جرائم الحرب اليابانية[١] واعتراف الحكومة اليابانية والزعماء اليابانيين في عدة مناسبات بصورة صريحة بالغزو الياباني وإعرابهم عن ندمهم واعتذارهم للبلدان التي سقطت ضحية للغزو ومنها الصين أتاحت فرصة مناسبة لتدفئة الأجواء مما قاد الى استمرار التحسن في العلاقات بين البلدين ولو بصورة بطيئة من خلال تفعيل الالتزام بالوثائق السياسية الثلاث (البيان المشترك بين الصين واليابان) و(معاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان) و(الإعلان المشترك بين الصين واليابان) واتخاذ التاريخ مرآة، والتطلع الى المستقبل لضمان استمرارية نجاح وتطور الآفاق المستقبلية لكلا البلدين ، والحدث الأهم بالنسبة للصين عام ٢٠٠٨ هو كارثة الزلزال الذي ضرب مقاطعة سيجوان الصينية بقوة بلغت ٧،٩ على مقياس رختر للزلازل ، اذ كانت اليابان من اوائل الدول التي أعلنت إرسال فرق إنقاذ طبية للمنطقة المتضررة ، وبالفعل تم ذلك وقد أنفقت اليابان نحو ٥٠٠ مليون ين ياباني ضمن مساعداتها للصين بعد الزلزال[٢] .

الا ان عام ٢٠١٠ شهد ازمة دبلوماسية حادة بين اليابان والصين [٣]على اثر اعتراض زوارق لدورية يابانية سفينة صيد صينية قبالة جزر دياويو ، حيث قدمت وزارة الخارجية الصينية احتجاجاً شديد اللهجة الى اليابان بسبب احتجاز سفينة الصيد الصينية والتي كان على متنها ١٤ فرداً فضلا عن قائدها وقد اعترت موجة من السخط الشعبي الشارع الصيني حيث نظم أكثر من أربعين مواطناً صينياً احتجاجا بالقرب من السفارة اليابانية في بكين ، اعتراضاً على احتجاز قارب الصيد الصيني ، وقد تم في وقت لاحق الإفراج عن ١٤ فرداً من طاقم سفينة الصيد الصينية ماعدا قبطان السفينة ، ومن جهة أخرى قامت الصين باحتجاز ٤ يابانيين بحجة دخولهم منطقة عسكرية صينية دون تصريح واتهامهم بتصوير أهداف عسكرية بالفيديو بطريقة غير قانونية . وعلى اثر هذا الحادث وفي تطور متسارع أعلنت اليابان الإفراج عن القبطان الصيني المحتجز ومن ثم قامت الصين بالإفراج عن اليابانيين المحتجزين لديها بعد إقرارهم

www.arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40302.htm.
[1] Lukas Las , op ,cit , p 55 .
[2] Mingde Wang and Maaike Okano–Heijmans , op cit , p 137 .
[٣] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٠/٩/٧ .

بمخالفتهم القانون الصيني ، وقد تعاملت الصين في أزمة القارب الصيني الأخيرة باتجاهين الأول ترمي فيه الى اعادة العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة سلسة حيث طالبت اليابان باتخاذ إجراءات عملية لإصلاح العلاقات وإزالة الآثار السلبية للحادث في أعقاب النزاع بشأن سفينة الصيد وبدورها أظهرت الصين حسن نيتها بإطلاق سراح المواطنين اليابانيين الثلاثة ، والجدير بالذكر ان دبلوماسيين يابانيين وصينيين اكدوا أن محادثات "نودا" (رئيس الوزراء الياباني السابق) مع القيادة السياسية في الصين تركزت على الوضع المقلق في كوريا الشمالية لاسيما بعد وفاة الرئيس "كيم يونج إيل"، وتضفي وفاة الرئيس الكوري الشمالي أهمية خاصة على الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها "نودا" للصين ، وإعتزام الاخير حث الصين "بلعب دور محوري في التعامل مع كوريا الشمالية"، خاصة بعد المكالمة الهاتفية بين الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء الياباني بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١١ والتي تم الاتفاق من خلالها على العمل بشكل وثيق وعلى كافة المستويات مع قضايا كوريا الشمالية والتقرب من الصين وروسيا في سبيل ضمان عدم تأثير وفاة الزعيم الكوري سلباً على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية .

اما فيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين البلدين لعام ٢٠١٣ فقد تميزت بوجود قضايا زادت من حدة التوتر والتصعيد الصيني / الياباني وهي قضايا السلوك السياسي الياباني تجاه الصين وزيارة رئيس الوزراء الياباني " شينزو آبي" لضريح ياسوكوني لتمجيد التاريخ العسكري الياباني وإقامة الصين منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي فضلا عن القضايا التاريخية بين البلدين .

اذ ترى الحكومة الصينية ان السياسة الخارجية اليابانية لاسيما في ظل ادارة حكومة "شينزو آبي" تميزت بالازدواجية السياسية من حيث تمجيد التاريخ العسكري الياباني وهذا جاء على اثر قيام رئيس الحكومة بزيارة ضريح " ياسوكوني" من جهة ، ورغبة " آبي" بزيارة الصين وتعزيز العلاقات الثنائية من جهة أخرى .

ثالثاً : ابرز الخلافات والمشاكل بين الصين واليابان

شهدت العلاقات الصينية / اليابانية تقلبات خلال الـ٣٥ عاماً الماضية، اذ ان هنالك قضايا ومشاكل خلافية تزيد من حدة التوتر وتؤثر في مسار هذه العلاقات ، وابرزها :

١. قضية التاريخ

برزت هذه المشكلة في ثمانينيات القرن الماضي حيث اخذت تطفو على السطح تدريجياً، ومصدر هذه المشكلة هي الأعمال التي قامت بها الحكومة والمسؤولين اليابانيين من إنكار لتاريخ الاعتداء على الصين ومحاولة تجميله بين حين وآخر والتي تخالف روح (البيان الصيني الياباني المشترك) لعام ١٩٧٢ الذي اعيدت على أساسه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعبرت فيه الحكومة اليابانية عن صدق نواياها لحل مشاكل التاريخ بطريقة صحيحة.

٢. قضية جزر دياويو / سينكاكو

هناك مشاكل حدودية بين الصين واليابان حول مجموعة من الجزر(وهي جزر صيد يوجد بها احتياطي كبير من الثروات النفطية) في بحر شرق الصين والتي تقع على بعد ٩٢ ميلاً بحرياً شمال شرقي مدينة كيلونغ بتايوان وتسمى جزر دياويو في الصين اي (جزر صيد السمك) ، وتعرف في اليابان باسم جزر سينكاكو بوصفها جزءاً من السيادة اليابانية[١] .

تضم جزيرة دياويو / سنكاكو جزيرة هوانغوي وجزيرة تشيوي وغيرها من الجزر الصغيرة ، وتتبع هذه الجزر جزيرة تايوان وظلت جزر دياويو جزءاً من الاراضي الصينية منذ القدم وتتمتع الصين بسيادة لا جدال فيها على هذه الجزر وهناك ادلة تاريخية وقانونية تعتمد عليها الصين في سيادتها على هذه الجزر ومنها التي جاءت في بيان القاهرة[٢] الذي اصدرته الصين والولايات المتحدة وبريطانيا في نوفمبر عام ١٩٤٣ القاضي بانه على اليابان اعادة الاراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو الى الصين ، وفي آب/أغسطس عام ١٩٤٥ أعلنت اليابان

[١] موقف اليابان : العلاقات اليابانية الصينية حول جزر سينكاكو ، وزارة الخارجية اليابانية ٧ فبراير ٢٠١٣ ، www.mofa.go.jp/region/asia-paci/senkaku/pdfs/position_paper3_ar.pdf

[٢] إعلان القاهرة ونتائجه / مصر، في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٣، اذ ترأس المؤتمر كل من الرئيس فرانكلين روزفلت من الولايات المتحدة، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ، والجنرال شيانغ كاي شيك من جمهورية الصين الشعبية. وتم الإعلان عن التمسك بما جاء في ميثاق الأطلسي عام ١٩٤١، والذي صدر من قبل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية إلى وضع أهداف للنظام ما بعد الحرب. ثم بث البيان عبر اذاعة القاهرة في ١ ديسمبر ١٩٤٣. ويستشهد إعلان القاهرة في البند الثامن (٨) من إعلان بوتسدام، الذي يشار إليه بموجب صك الاستسلام الياباني.

قبولها لبيان بوتسدام[1] والاستسلام بدون شرط الأمر الذي يعني اعادة اليابان جزيرة تايوان والجزر التابعة لها الى الصين ، والجدير بالذكر يتراوح الاحتياطي النفطي في بحر الصين الشرقي بين ٦٠ و ١٠٠ مليون برميل من النفط، في حين يوجد احتياطي مهم من الغاز الطبيعي يتراوح بين ١ و٢ تريليون قدم مكعب، حسب تقديرات إدارة المعلومات حول الطاقة (EIA) التابعة للحكومة الأميركية، بينما تقول المصادر الصينية بأن الاحتياطي النفطي يتراوح بين ٧٠ و١٦٠ مليون برميل، ويحوي هذا البحر أيضًا ثروات معدنية مهمة مثل الأحجار المرجانية الثمينة والزركون والذهب والتيتانيوم والبلاتين. وفضلا عن وجود هذه الثروات الطبيعية فإن للجزر قيمة إستراتيجية للبلدين معًا بفعل موقعها الإستراتيجي[2] .

والخارطة ادناه تبين الموقع الجغرافي للجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان

[1] إعلان بوتسدام أو شروط اعلان بوتسدام للاستسلام اليابان : دعا الاعلان إلى استسلام القوات المسلحة اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية في ٢٦ تموز ١٩٤٥، اذ أصدر رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان، ورئيس وزراء المملكة المتحدة ونستون تشرشل، ورئيس الحكومة القومي الصيني تشيانغ كاي تشيك هذه الوثيقة التي حددت شروط استسلام الامبراطورية اليابانية على النحو المتفق عليه في مؤتمر بوتسدام. والجدير بالذكر بوتسدام هي عاصمة ولاية براندنبورغ الفيدرالية في ألمانيا. تقع على نهر هافل، في المنطقة الجنوبية الغربية من برلين. هي جزء من المنطقة الحضرية لبرلين / براندنبورغ. بوتسدام معروفة بوصفها محل الإقامة السابق لملوك بروسيا حتى ١٩١٨.

[2] عبد الرحمن المنصوري ، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، ٦ فبراير ٢٠١٣ www.studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm .

٣. التعاون الامني الياباني / الامريكي

تُعد معاهدة سان فرانسسكو[١] الموقعة بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان في ٨ ايلول/سبتمبر من عام ١٩٥١ هي الاساس في التعاون الامني الامريكي الياباني ، اذ اشارت في ديباجتها الى ان اليابان لا تملك الوسائل الفعالة لممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس لأنه تم نزع ذلك ، وفي ذات الوقت اليابان لها الحق في الدخول في ترتيبات الأمن الجماعي ، وأقرت المعاهدة بوجود قوات عسكرية أمريكية تعمل على صون السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأقصى وكذلك صون امن اليابان ضد الهجوم المسلح فيما يخص سيادتها الاقليمية التي تصل الى جزيرة سنكاكو او دياويو[٢] .

انتهت معاهدة سان فرانسسكو حالما دخلت معاهدة التعاون المتبادل والامن بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية الموقعة في ١٩ كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٠ [٣] حيز النفاذ ، او أهم ماجاء في هذه المعاهدة هي المادة الخامسة والتي نصت على :" يعترف كل طرف ان اي هجوم مسلح ضد اي طرف في الأراضي الخاضعة لإدارة اليابان سيكون خطيراً على السلام ، ويعلن انه سيعمل على مواجهة الخطر المشترك "، لذا فان المعاهدة لم تشر صراحة الى سيادة جزر دياويو او سينكاكو بين طياتها ، الا ان الإدارات الأمريكية ومنذ عام ١٩٧٢ عدّت إن جزر سينكاكو جزءاً من مناطق الإدارة اليابانية استناداً الى المعاهدة نفسها [٤] .

---

[١] للاطلاع على نص المعاهدة : انظر : **American Foreign Policy 1950–1955 Basic Documents Volumes I and II Department of State Publication 6446 General Foreign Policy Series 11 Washington, DC : U.S. Government Printing Office, 1957; http://avalon.law.yale.edu/20th_century/japan001.asp**

[٢] قارن مع : عبد الرحمن المنصوري ، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية و مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[٣] انظر نص المعاهدة : وزارة الخارجية اليابانية : ***www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html*** .

[4] **Dangerous Waters: China –Japan Relations on the Rocks, Asia Report N 245, 8 April 2013, International Crisis Group .p 23.**

استمر التعاون الأمني بين الطرفين اذ أصدرت اليابان والولايات المتحدة عام ١٩٩٦ البيان المشترك للتعاون الأمني وعدلتا بموجبه مبدأ التعاون الدفاعي الذي وضعتاه في عام ١٩٧٨، وفي ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٧، حددت اليابان والولايات المتحدة رسمياً مبدأ التعاون الدفاعي الجديد، وفي ٢٤ من ايار/مايو عام ٢٠٠٤، أجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعي الياباني الأمريكي الأمر الذي يدل على تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمني بين اليابان والولايات المتحدة، وتولي الصين اهتماماً بالغاً للقضايا المتعلقة بتايوان واتجاه تطور القوة العسكرية اليابانية واتجاهات التعاون الأمني الأمريكي الياباني والاهم بالنسبة للحكومة الصينية هو الدور الأمريكي من النزاع على الجزر .

٤ . قضية تايوان

تؤكد الصين دائماً على ان تايوان جزء لا يتجزأ من وحدة الاراضي الصينية وتعتمد الصين في إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم على اساس التزام تلك الدول بسياسة صين واحدة اما بالنسبة لليابان فان موقفها من هذه القضية متباين فمن جهة نجدها تعرب عن احترامها الكامل لموقف الحكومة الصينية حول كون تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية، وتعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الصين وتلتزم بالوثائق السياسية الثلاثة (البيان الصيني الياباني المشترك عام ١٩٧٢ومعاهدة السلم والصداقة الصينية عام ١٩٧٨ والإعلان الصيني الياباني المشترك عام ١٩٩٨) المتفق عليها بين البلدين ولا تؤيد محاولات تايوان في انضمامها إلى الأمم المتحدة ، ومن جهة أخرى تظهر بين الفينة والأخرى تصريحات لمسئولين يابانيين يشيرون فيها إن تايوان دولة مستقلة ، ولا يمكن فهم الموقف الياباني من تايوان إلا في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والهدف من ذلك إضعاف الصين وتطويقها ، ومن الجدير بالذكر إن اليابان استولت على تايوان عام ١٨٩٥ واستمر احتلالها مدة ٥٠ عاماً.. والخارطة ادناه توضح الموقع الجغرافي لتايوان وقربها من الصين

٥. تنامي القوة الاقتصادية الصينية

ان تنامي قوة الاقتصاد الصيني ونجاحه بإزاحة الاقتصاد الياباني واحتلال مكانه على عرش ثاني أكبر اقتصادات العالم عام ٢٠١٠، وما رافقه من تنامي القوة العسكرية الصينية خاصة البحرية منها خلال السنوات الأخيرة ـ بلغ الإنفاق العسكري للصين نمواً بنسبة ١٢,٢% ليصل إلى ٨٠٨,٢ مليار يوان (نحو ١٣٢ مليار دولار أمريكي) خلال عام ٢٠١٤ وفقاً لتقارير الميزانية المقدمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني[١] ـ أدى بالطبع إلى تغيير واضح في السلوك الدبلوماسي الصيني – الذي كان يتسم بالمرونة ويرفع شعارات الصعود السلمي والانسجام الدولي– ليصبح سلوكًا أكثر صلابة وأكثر حدة تجاه نزاعاتها الحدودية مع معظم جيرانها وخاصة تجاه اليابان. الأمر الذي دفع اليابان بدورها نحو تعزيز قدراتها الدفاعية والتوجه نحو قوى آسيوية أخرى بما فيها الهند المنافس التقليدي للصين فضلا عن أستراليا، وعملت اليابان كذلك على تعزيز علاقاتها الأمنية مع بعض دول منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ممن لديها نزاعات حدودية بحرية مع الصين، مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وحثتها على إثارة قضايا نزاعاتها مع الصين، ومن المتوقع ان تّعدل اليابان دستورها من اجل تغيير وضعها العسكري بتقوية ترسانتها التسليحية لمواجهة التهديد النووي المباشر الذي تشكله كوريا الشمالية والحد من خطر القوة العسكرية الصينية المتزايدة[٢] ، وبالمقابل توجهت الأخيرة نحو تمتين علاقاتها لترتقي إلى علاقات إستراتيجية شاملة في سبيل تدعيم الموقف الإقليمي الصيني بوجه سياسة التحالفات التي تتميز بها المنطقة في المرحلة الراهنة .

٦. ازدياد الوجود العسكري واتساع رقعة النفوذ الأميركي في المنطقة

اثار قرار ادارة الرئيس الامريكي " باراك اوباما" بالانسحاب من العراق ومنطقة الشرق الاوسط، وإعادة التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها حلقة رئيسة في الرؤية الإستراتيجية الأميركية للمرحلة المقبلة، قلق الصين وأيقظ هواجسها بعودة الحديث عن نظريتي

---

[١] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) ٢٠١٤/٣/٦ .

[٢] بارتولومي كورمون ، جيوسياسية اليابان : قوة قلقة ، عرض د. محمد سعدي ، مجلة رؤى استراتيجية ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ .

"الخطر الصيني" و"احتواء الصين"، لكنه في ذات الوقت شكّل بالنسبة لكثير من الدول الآسيوية ـ التي كانت تجد نفسها بين نارين أو "شرَّيْن" أحلاهما مرّ، وهما الحساسية المفرطة من ماضي اليابان والخشية الحقيقية من مستقبل الصين ـ شكَّل لها عودة الولايات المتحدة اللاعب الجديد القديم والقوي طوق نجاة ومنحها هامشًا إضافيًا من المناورة والاستفادة من اللعب على تناقضات الكبار وعلى حبل التوازن الإستراتيجي بين المثلث الجديد للقوى أي: بكين وطوكيو وواشنطن[١].

٧. **السلوك السياسي الياباني تجاه الصين**

ذكرت وسائل الاعلام اليابانية ان رئيس الوزراء ابلغ مجلس المستشارين اليابانيين بأن الصين وكوريا الشمالية سببان رئيسان للبيئة الأمنية القاسية لليابان ، اذ وصف رئيس وزراء اليابان "شينزو ابي" الصين بأنها تمثل تهديداً للأمن الإقليمي [٢]ومن ثم تعتزم حكومة "ابي" اليمينية تعديل الدستور المسالم لما بعد الحرب بما يتيح لليابان تطوير جيش وطني كامل ، وقد وضع هذا التحرك جاراتها في حالة تأهب بسبب ذكريات الاعتداء الياباني في الحرب العالمية الثانية ، وعلى اثر هذا السلوك جاءت المواقف الصينية على الصعيد السياسي لتؤكد على :

- ان الصين تتمسك بطريق التنمية السلمية وتتابع سياسة دفاع وطني ذات طبيعة دفاعية .
- أن الصين تأمل من الجانب الياباني ان يتأمل التاريخ بإخلاص ويواجه الواقع والتفكير في المستقبل ويتبع طريق التنمية السلمية وليس استخدام الصين ذريعة لنواياها الدفينة.
- إن الجانب الياباني يجب أن يقوم بالكثير لتعزيز الثقة المتبادلة مع الجارات وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق ازدادت التحذيرات الصينية لليابان من مغبة زيادة التهديدات الخارجية والتي أشارت الى ان اليابان بالغت فيما أسمته "التهديد الخارجي" وتعمدت إحداث توترات ومواجهة من أجل الاستفادة من هذا المبرر لتوسيع قدراتها العسكرية والارتقاء بها، إذ حثت وزارة الخارجية الصينية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ اليابان على وقف التهديدات الخارجية وشرح النية الحقيقية

---

[١] عزت شحرور ، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، الدوحة ، ١ اكتوبر ٢٠١٢ : www.studies.aljazeera.net

[٢] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ .

لتعزيزاتها العسكرية ، بعد ان اتهم وزير الدفاع الياباني "أونوديرا إتسونوري" الصين بالتدخل في المياه الواقعة حول جزر دياويو التي يطلق عليها في اليابان اسم جزر سينكاكو ، لذلك فقد جاء الموقف الصيني وفق الآتي[1] :

ان موقف الصين بشأن القضايا المتعلقة بهذا الموضوع واضح ، حيث ان بكين تتبع طريق التنمية السلمية التي تُعد خياراً استراتيجياً يرتكز على اتجاه التنمية في هذه المرحلة ومصالحها الجوهرية ، ونحث اليابان على وقف الزيادة المتعمدة للتهديدات الخارجية وإبلاغ المجتمع الدولي بالنية الحقيقية لتعزيزاتها العسكرية. ان الصين تصر دائماً على إجراء حوار ومشاورات لحل النزاعات مع الدول المجاورة ، في نفس الوقت فان الصين سوف ترد بحزم على الانتهاكات التي تمس سلامة أراضيها . وينبغي على اليابان بذل جهود " ملموسة " للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين" .

٨. اقامة الصين منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي

وفق بيان حكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن إقامة منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي، أعلنت وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية عن قواعد تمييز هوية الطائرات بمنطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي[2] وكما يلي:

أولاً، يجب على الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي لجمهورية الصين الشعبية أن تخضع لهذه القواعد.

ثانياً، يجب على الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي تقديم وسائل التعريف بالهوية التالية :

١. التعريف بخطة الطيران: يجب على الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي، الإبلاغ عن خطط الطيران إلى وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية أو مصلحة الطيران المدني الصينية.

٢. التعريف بالهوية باستخدام الراديو: يجب على الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي أن تحافظ على الاتصالات اللاسلكية ذات الاتجاهين وتجيب

[1] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ .
[2] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٥/ ٢٠١٣/١١ .

بشكل سريع ودقيق على استفسارات تمييز الهوية للجهاز الإداري لمنطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي والوحدة المخولة من الجهاز.

٣. التعريف بالهوية باستخدام المرسل: يجب على الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي أن تبقي عمل جهاز المرسل طوال الرحلة إذا كانت مجهزة بمرسل الرادار الثانوي (أيه تي سي أر بي أس) .

٤. التعريف بالهوية باستخدام الشعار: يجب على الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي أن تبين بوضوح جنسياتها وشعارها المسجل للتعريف بهويتها بحسب المعاهدات الدولية المعنية.

ثالثاً، يجب على الطائرات التي تحلق في منطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي أن تتبع أوامر الجهاز الإداري لمنطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي أو الوحدة المخولة من الهيئة الإدارية، وتعتمد القوات المسلحة الصينية إجراءات الطوارئ الدفاعية للرد على الطائرات التي لا تتعاون في التعريف بهويتها أو ترفض إتباع التعليمات.

رابعاً: وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية هي الهيئة الإدارية لمنطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي.

خامساً، وزارة الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية هي مسئولة في تفسير هذه القواعد.

سادساً، تصبح القواعد نافذة المفعول في الساعة العاشرة صباح يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ .

ومن جانبها اتهمت اليابان الصين باقامة المنطقة التي تشمل جزر دياويو المتنازع عليها بشكل فردي ووصفت المنطقة بأنها غير مقبولة تماماً .

الا ان العديد من الخبراء العسكريين الصينيين اشاروا الى ان اقامة المنطقة الجوية يعد إجراءا ضرورياً وقانونياً وشرعياً تماماً اتخذته الصين لحماية سيادتها وتوفير الأمن الجوي ، وان تحرك الصين التي ليست لديها أية نيه لإثارة التوتر، يهدف إلى التمسك بحقوقها الشرعية وحماية ما كان دائماً ملكها ، في الواقع إن اقامة المنطقة ليس شرعياً تماماً فقط ولكنه يتماشى مع الممارسات الدولية الحالية ، لقد تم اقامة منطقة التحقق من الهوية لحماية التهديدات الجوية المحتملة ، فمنذ

الخمسينيات أقامت أكثر من ٢٠ دولة من بينها الولايات المتحدة واستراليا وألمانيا واليابان نفسها مثل هذه المناطق[١].

وترى الحكومة الصينية إن إقامة منطقة التحقق من الهوية التابعة للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية استناداً إلى إن عددا غير قليل من الدول اتبعت ذات الأسلوب في إقامة منطقة دفاع جوي ، والاهم بالنسبة للصين ان جزر دياويو المتنازع عليها مع اليابان جزءاً من السيادة الصينية ومن ثم فان المجال الجوي جزءاً من السيادة الصينية أيضا ، ليس إلى هذا الحد فحسب ، انما لتشمل السيادة الصينية بحر الصين الشرقي برمته كما جاء في إعلان قواعد تمييز هوية الطائرات بمنطقة بحر الصين الشرقي لتمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي لجمهورية الصين الشعبية / الصادر عن وزارة الدفاع الوطني بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٣ ، حيث ان الإعلان أعلاه جاء ليؤكد بان كل الطائرات التي تطير في منطقة بحر الصين الشرقي تخضع لهذه القواعد ، وهذا يعني ان الصين قد عدّت ان بحر الصين الشرقي يتبع للسيادة الصينية وليس فقط المجال الجوي فوق جزر دياويو ، وكذلك ان قواعد تمييز الهويات لم تحدد طائرات وجهات بعينها وانما اية طائرة يجب ان تقدم وسائل التعريف بالهوية ، ومن المتوقع ان تحمل هذه الخطوة تبعات خطيرة وخاصة على صعيد النزاع بين الصين واليابان على الجزر في بحر الصين الشرقي ، وهو ما يدفع باليابان ان تتخذ خطوات تصعيدية محتملة سواء من الناحية الدفاعية عن الجزر او من ناحية تعزيز وتطوير قدراتها العسكرية .

والخارطة ادناه توضح بالتفصيل مديات منطقة الدفاع الجوي الصينية فوق بحر الصين الجنوبي [٢]

الخارطة توضح تقاطع ما بين منطقة الدفاع الجوي الصينية والسيادة الجوية اليابانية فوق بحر الصين الجنوبي وقرب الجزر المتنازع عليها[١]

---

[١] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥ .

[2] **Defense Ministry spokesman on China's air defense identification zone, 3 December 2013; Ministry of National Defense / China.**

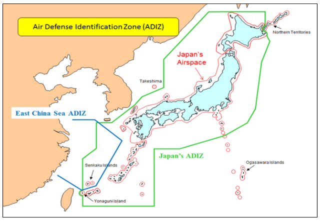

٩. امتلاك اليابان لمواد نووية حساسة

حثت الصين اليابان على التمسك بالمبادئ غير النووية الثلاثة[٢]، بعدما ألمح مسئولون يابانيون إلى السماح بالولايات المتحدة بجلب أسلحة نووية في حالة الطوارئ. إذ قالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية "هوا تشون يينغ"[٣]:

- إن المبادئ غير النووية الثلاثة تنص على أن اليابان لن تنتج او تمتلك أو تسمح بدخول أسلحة نووية لأراضيها، وهي جزء مهم في التنمية السلمية لليابان بعد الحرب .
- ان هذه المبادئ مهمة أيضا للسلام والاستقرار الإقليمي.

وجاءت تصريحات المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية بعد ما أشار وزير الخارجية اليابانية "فوميو كيشيدا" : " انه قد تسمح اليابان للولايات المتحدة الأمريكية بإحضار أسلحة نووية في حالة الطوارىء التي تهدد سلامة المواطنين اليابانيين" [٤].

[1] *Japan Ministry of Defense*, Defense Activities ,Responses to New Threats and Diverse Contingencies ,China's activities surrounding Japan's airspace, www.mod.go.jp

[٢] المبادئ غير النووية الثلاثة في اليابان : قرار برلماني وجه السياسة النووية اليابانية منذ بدايتها في أواخر ١٩٦٠، وتعكس مشاعر عامة الناس والسياسة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. المبادئ تنص على أن اليابان لا يجوز ان تملك ولا تصنع الأسلحة النووية، وليس فيه ما يسمح بإدخالها إلى الأراضي اليابانية. اعتمده البرلمان رسمياً هذه المبادئ عام ١٩٧١. وضعت هذه المبادئ من لدن رئيس الوزراء الياباني الاسبق "ايساكو ساتو" انظر: *www*.en.wikipedia.org/wiki/Three_Non-Nuclear_Principles .

[٣] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧ .

[٤] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٥ .

وفي ذات السياق حثت الصين اليابان على أن تعيد للموردين أكثر من ٣٠٠ كيلوجرام من المواد النووية التي قد تستخدم في إنتاج أسلحة نووية، وعلى تحقيق التوازن في مخزونها النووي. اذ صرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية "هوا تشون يينغ" [١] خلال مؤتمر صحفي دوري :

- ينطوي مخزون اليابان الضخم من المواد النووية، ومنها مواد نووية تستخدم لإنتاج أسلحة، على مخاطر للأمن النووي وعدم الانتشار النووي.
- أن المواد النووية تتعارض مع قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تطلب من الدول الحفاظ على توازن بين العرض والطلب على المواد النووية.

وحسب ما ذكرته وكالة الأنباء اليابانية "كيودو" في اواخر كانون الثاني/يناير بان الولايات المتحدة قدمت ٣٣١ كيلوجراماً من البلوتونيوم الذي يستخدم في الأسلحة النووية، والمنتج جزئياً في بريطانيا خلال الحرب الباردة ، ويمكن استخدام، البلوتونيوم عالي التركيز، المحفوظ في وكالة الطاقة الذرية اليابانية، لإنتاج ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سلاحاً نووياً. وبالأساس تمتلك اليابان ٤٤ طناً من البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في المفاعلات النووية. وطلبت الولايات المتحدة من اليابان إعادة المواد منذ انعقاد قمة الأمن النووي الأولى في واشنطن عام ٢٠١٠ .

ترى الحكومة الصينية ان السلوك الياباني بالسماح للولايات المتحدة الأمريكية بجلب أسلحة نووية في حالة الطوارئ يتنافى والقوانين اليابانية الداخلية (الفصل الثاني / الفقرة ٩ من الدستور الياباني [٢]) فضلاً عن المبادئ غير النووية الثلاثة التي اعتمدها البرلمان الياباني عام ١٩٧١ ، والاهم ان السلوك الياباني يتقاطع والالتزامات القانونية التي ألزمتها معاهدة الحد من انتشار

---

[١] وكالة الانباء الصينية (شينخوا) بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧ .

[٢] تنص الفقرة التاسعة من الدستور الياباني على الاتي : " في تطلعهم بإخلاص للسلام العالمي المبني على العدل والنظام، يشجب اليابانيون الحرب، والى الأبد، كحق سيادي للأمة، والتهديد او استخدام القوة كأداة لحل النزاعات الدولية. من اجل تحقيق هدف البند السابق، لن تدام القوات البرية، والبحرية، والجوية، فضلا عن
إمكانات الحرب الأخرى .ولا يعترف بحق الدولة بإعلان حالة الحرب" . انظر :
minbaralhurriyya.org/dasateer/Documents/Dasateer/Japan.pdf.
www.

الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ في المادتين الأولى والثانية[١] من المعاهدة بوصفها ـ أي اليابان ـ وقعت على المعاهدة في ٣ شباط/فبراير عام ١٩٧٠ وتم التصديق عليها ، لذا ترى الصين ان هذا السلوك سيّقوض السلم والأمن الدوليين وسيدفع الدول الإقليمية الأخرى بالسعي للحفاظ على برامجها النووية (كوريا الشمالية) .

ومن ثم فان السلوك الياباني في المجال النووي يثير الريبة والشك على الرغم من إن اليابان عضو في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ وفي الوكالة الدولية للطاقة النووية ، ومن ثم ترى الصين ان الخطوات النووية اليابانية ستتسبب بمشاكل إقليمية تهدد السلم والأمن الدوليين من باب ان بعض الدول في الإقليم ستسلك ذات الخطوات اليابانية خاصة تلك الدول التي تصنف على انها دول العتّبة النووية ، أي تلك الدول التي لديها القدرات النووية وتستخدمها للأغراض السلمية ، ودول أخرى ستتمسك بمواقفها من البرامج النووية كما في الحالة الكورية الشمالية .

وتبدي الحكومة الصينية شكوكا بشان كمية المواد النووية التي تمتلكها اليابان في المرحلة الراهنة واحتمال إمكانية تحويل استخدامها من الأغراض السلمية إلى العسكرية ، وترى الصين أيضا انه

[١] نصت المادة الاولى من المعاهدة على :" تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، وأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة، وبعدم القيام إطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى. اما المادة الثانية نصت على : تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة، وبعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها بأية طريقة أخرى، وبعدم التماس أو تلقي أية مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. للمزيد بشأن مواد المعاهدة انظر :

Nuclear Non–proliferation Treaty 1968, official documents of UN, 22nd session, resolution 2373, signed in New York, put into effect on Mar. 25th 1968; member states reached 189 in 2010. Resolution document issued from the IAEA NO. 140/INFCIRC in April 1970.

من الضروري أن تقدم اليابان تفسيرات منطقية بشان كمية المواد النووية الحساسة ، حيث إن الصين ترى في الغموض النووي الياباني خطوة نحو دفع أطراف منطقة شرق آسيا للسعي لامتلاك مواد نووية حساسة ومن ثم الدخول في مضمار سباق التسلح النووي في منطقة تعاني أساسا من اضطرابات سياسية وأمنية .

رابعاً : الثوابت الاقتصادية بين الصين واليابان

على الرغم من الاختلافات بين البلدين الا ان حجم الارقام والبيانات الاقتصادية يشير الى وجود علاقات وتبادلات تجارية لا يستهان بها ، اذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان كما أن الأخيرة تعد ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بحجم تبادل تجاري تجاوز ٣٣٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢ بواقع ١٨٩ مليار دولار (واردات صينية) و١٤٤ مليار دولار أمريكي (صادرات يابانية) ، اما عام ٢٠١٣ ولغاية شهر ايلول/سبتمبر فبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٢٩ مليار دولار بواقع ١٠٩ مليار دولار (صادرات صينية) و١١٩ مليار دولار (واردات يابانية) حسب الاحصائيات الصينية .

١. التبادل التجاري الصيني / الياباني :

ان اهم العوامل الرئيسة التي تدفع باتجاه التكامل الاقتصادي بين الصين واليابان على الرغم من التوترات السياسية هي ان النمو الاقتصادي المذهل في الصين يعمل بدوره على تحفيز الطلب على الصادرات اليابانية ويشجع الصادرات الصينية إلى اليابان، وتحرير التجارة بين البلدين وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، كذلك ضخامة الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين ، وتعزيز التجارة البينية بين الاقتصادين بشكل كبير ، والطابع التكاملي لهما، والقرب الجغرافي بين البلدين [1] .

ومن خلال إلقاء نظرة تحليلية للأرقام والمؤشرات نرى انه وعلى سبيل المثال ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣٦,٦ مليار دولار أمريكي أو ١٧،٧ ٪ من إجمالي التجارة الخارجية اليابانية، للمرة الأولى، وتجاوز حجم التجارة بين الصين واليابان حجم التبادل

[1] **Xing Yuqing , Japan's Unique Economic Relations with China : Economic integration under political uncertainty , east Asian policy, p51 , www.eai.nus.edu.sg/vol/no 1-xing yuging.pdf.**

التجاري الياباني الأمريكي نفسه ، ومن ثم أصبحت الصين اكبر شريك تجاري لليابان إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٣ ٣١٢،٥ مليار دولار انظر الشكل (رقم ٤) ، والجدول في أدناه يبين مؤشرات ارتفاع حجم التبادل التجاري الصيني / الياباني للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

التبادل التجاري الصيني / الياباني ١٩٩٠-٢٠٠٧ (الارقام بالمليارات / دولار)[١]

السنة	الصادرات الى الصين	الواردات من الصين	الحجم الكلي	النسبة المئوية من التجارة اليابانية	النسبة المئوية من التجارة الصينية
١٩٩٠	٦،١	١٢،١	١٨،٢	٣،٥	١٥،٦
١٩٩١	٨،٦	١٤،٢	٢٢،٨	٤،١	١٦،٩
١٩٩٢	١٢	١٧	٢٩	٥،١	١٧،٣
١٩٩٣	١٧،٤	٢٠،٧	٣٨،١	٦،٣	١٩،٥
١٩٩٤	١٨،٧	٢٧،٧	٤٦،٤	٦،٩	١٩،٦
١٩٩٥	٢١،٩	٣٥،٩	٥٧،٨	٧،٤	٢٠،٦
١٩٩٦	٢١،٨	٤٠،٤	٦٢،٢	٨،٢	٢١،٤
١٩٩٧	٢١،٧	٤١،٨	٦٣،٥	٨،٤	١٩،٥
١٩٩٨	٢٠،٢	٣٧،١	٥٧،٣	٨،٦	١٧،٧
١٩٩٩	٢٣،٥	٤٣،١	٦٦،٦	٩،١	١٨،٥
٢٠٠٠	٣٠،٤	٥٥،٢	٨٥،٦	١٠،٠	١٨،٠
٢٠٠١	٣٠،٩	٥٧،٨	٨٨،٧	١١،٨	١٩،٠
٢٠٠٢	٤٠	٦١،٨	١٠١،٨	١٣،٥	١٦،٤
٢٠٠٣	٥٧،٥	٧٥،٥	١٣٣،١	١٥،٦	١٥،٦
٢٠٠٤	٧٣،٩	٩٤،٣	١٦٨،٢	١٦،٥	١٤،٦
٢٠٠٥	٨٠	١٠٨،٤	١٨٨،٤	١٧،٠	١٣،٢
٢٠٠٦	٩٢،٨	١١٨،٤	٢١١،٢	١٧،٢	١٢،٠
٢٠٠٧	١٠٩،١	١٢٧،٦	٢٣٦،٧	١٧،٧	١٠،٩

Figure ١ حجم التبادل التجاري الصيني (البر الصيني الرئيسي)/ الياباني للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) / الارقام بمليارات الدولارات[٢]

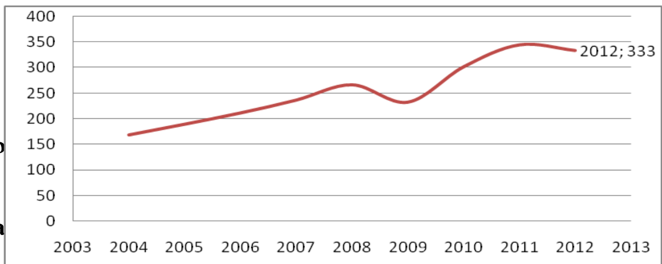

[1] Kerry ... ons : Issues for U.S po... 19, 2008 , pp 11-18 .

[٢] الشكل من اعداد ال...
Prepa...
Ministry of Finance Balance of Payments Statistics and Bank of Japan foreign
Prepared from exchange rates 2014 . www.jetro.go.jp

Figure ٢ حجم التبادل التجاري بين اليابان وهونغ كونغ (٢٠٠٤-٢٠١٢) / الارقام بالمليارات[١]

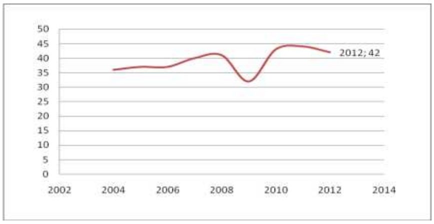

Figure ٣ حجم التبادل التجاري بين اليابان وتايوان للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)

الارقام بمليارات الدولارات[٢]

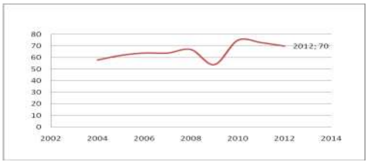

Figure 4 حجم التبادل التجاري الصيني الياباني (الواردات +الصادرات)

حسب الاحصائيات الصينية لعام ٢٠١٣ الارقام بالمليارات / دولار [٣].

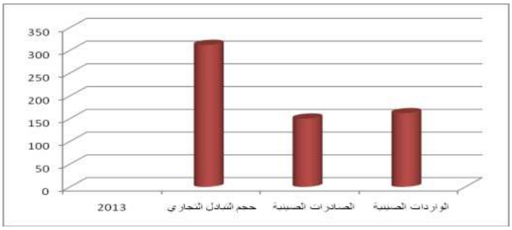

---

[١] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والارقام اليابانية : Prepared by JETRO from Ministry of Finance Balance of Payments Statistics and Bank of Japan foreign exchange rates 2014 . www.jetro.go.jp Prepared from

[٢] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والارقام اليابانية ، المصدر نفسه .www.jetro.go.jp

[٣] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الاحصائيات الصينية الصادرة عن : وزارة التجارة الصينية ٢٠١٤ و Report on the foreign trade situation of china ministry of commerce of the people's republic of china , department of comprehensive affairs , Chinese academy of international trade and economic cooperation , autumn, 2013 .

٢. **التبادل الاستثماري بين الصين واليابان :**

من اجل تعزيز وتطوير الاستثمار المتبادل بين البلدين تم إنشاء منظمات تشجيع الاستثمار في كلا البلدين ، إذ أسست في اليابان في ٢٣ آذار/مارس عام ١٩٩٠ ، عددا من هذه المؤسسات. ومن جانبها عملت الصين على تأسيس هذه المؤسسات بغية تشجيع الاستثمار وخلق بيئة استثمارية آمنة للمستثمر الياباني فكان التأسيس في ٧ حزيران عام ١٩٩٠ ، وتعد هذه الخطوة وفق العديد من المحللين الاقتصاديين بالحافز الاقتصادي الذي ادى فيما بعد الى تنامي البيئة الاستثمارية في الصين والى بناء مستويات من الثقة الاقتصادية بالنسبة للمستثمر الياباني [١]، لذا فان حجم الاستثمار الياباني المباشر (FDI) في الصين ، قد بلغ ما نسبته ٤% عام ٢٠٠٠ و٦% عام ٢٠٠٢ و ١٠% عام ٢٠٠٣ ، و١٥% عام ٢٠٠٤ ، وهذه النسب تفوق ما تستثمره اليابان في الدول الأوربية مجتمعة[٢] ، ومن ثم فقد حازت الشركات اليابانية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ على حوالي ٦٤ مليار دولار (تراكمي) ،اي بنسبة ١٠ ٪ من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، لذا تعد اليابان في المرتبة الثانية من حيث إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، بعد هونغ كونغ، في حين أن الصين حلت محل مجموعة الاسيان كوجهة أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر لليابان ، والشكل (رقم ٥) يبين ارتفاع حجم الاستثمار الياباني المباشر في البر الصيني الرئيسي للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٢) ، حيث بلغ ١٢ مليار دولار عام ٢٠١١[٣] ، و ١٣،٤ مليار دولار لعام ٢٠١٢ ، فضلا عن استثمارات مباشرة يابانية في هونغ كونغ بلغت ٢،٣ مليار دولار و ١١٩ مليون دولار في تايوان .

[1] **Katherine G. Burns, China and Japan: Economic Partnership to Political Ends, p47; www.stimson.org/images/..pdf.**

[2] **Dan Lynch, Sino-Japanese economic relations and its geopolitical consequences, East Asian Issues, www.siboni.net/..../sino+Japanese + economic relations.pdf.**

[٣] **عبد الرحمن المنصوري ، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .**

Figure 5الاستثمار الياباني المباشر في (البر الصيني الرئيسي +هونغ كونغ+تايوان)

للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٢)

الارقام بملايين الدولارات[١]

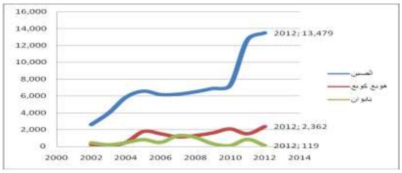

اما حجم الاستثمار الياباني لعام ٢٠١٣ ، فقد اشارت صحيفة (The Japan News) نقلاً عن وزارة التجارة الصينية الى هبوط الاستثمار الياباني في الصين بنحو ٧،١ مليار دولار أي ما يمثل ٤،٣ % عام ٢٠١٣ مقارنة بالسنوات السابقة ، وبينت الصحيفة الأسباب التي أدت إلى التراجع ومنها التحسس في العلاقات الثنائية وزيادة تكاليف العمل وضعف العملة اليابانية (الين) ، وعلى الرغم من هذه المؤشرات إلا انه لا يوجد تحرك ملحوظ من قبل الشركات اليابانية للانسحاب من الصين ، إذ تعد الأخيرة سوق جذب كبير لكبريات الشركات اليابانية[٢]

Figure 6 الاستثمار الياباني (الاسهم) في البر الصيني الرئيسي + هونغ كونغ+ تايوان

للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٢)

الارقام بملايين الدولارات[٣] .

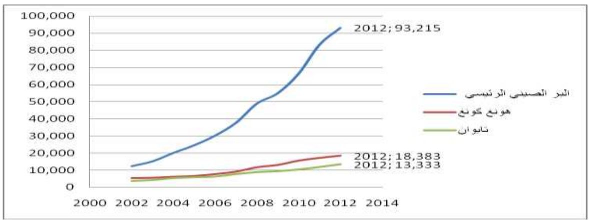

---

[١] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والارقام اليابانية ، المصدر نفسه .www.jetro.go.jp

[٢] تقرير اخباري ، سفارة جمهورية العراق / طوكيو ، المرقم ٩٥/١/٨ في ٢٠١٤/١/٢٣ .

[٣] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والارقام اليابانية ، المصدر نفسه .www.jetro.go.jp

وبقدر تعلق الأمر بالاستثمار الصيني المباشر او غير المباشر في اليابان فانه تميز بصعود نسبي ، وهذا الصعود جاء بسبب توجهات الاقتصاد الصيني الرامي بالتوسع واستثمار الأموال الصينية في اقتصاد مهم كاليابان على الرغم من حساسية الموقف السياسي الياباني ووجود قضايا خلافية بين البلدين ، والشكل رقم (٦) يبين إن مؤشر هونغ كونغ وتايوان في ارتفاع بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان .

Figure 7الاستثمار الصيني المباشر (البر الصيني الرئيسي +هونغ كونغ+تايوان) في اليابان للمدة (٢٠٠٢–٢٠١٢) الارقام بملايين الدولارات[1]

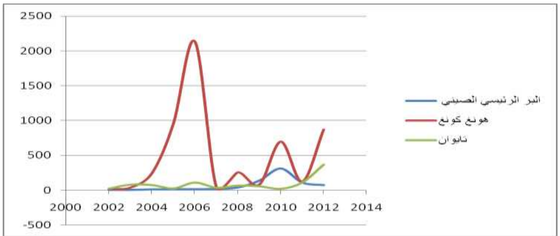

بينما الاستثمار الصيني غير المباشر في اليابان (الأسهم) فانه يختلف عن مؤشرات الاستثمار المباشر في الشكل (٦) ، حيث يلاحظ أن مؤشرا هونغ كونغ وتايوان في تصاعد مستمر ، في حين إن مؤشر البر الصيني الرئيس يتصاعد لكن ليس كما في مؤشري تايوان وهونغ كونغ ، والشكل رقم (٧) يبين نسبة الارتفاع المؤشرات الثلاثة لغاية عام ٢٠١٢ .

Figure 8 الاستثمار الصيني (الاسهم) (البر الصيني الرئيسب + هونغ كونغ+تايوان) في اليابان للمدة (٢٠٠٢–٢٠١٢)

الارقام بملايين الدولارات[2] .

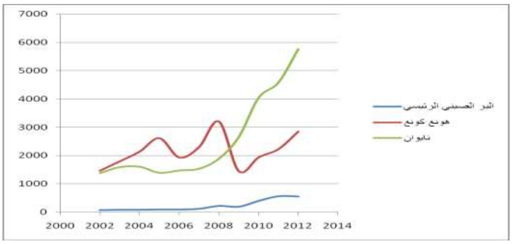

[1] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والارقام اليابانية ، المصدر نفسه .www.jetro.go.jp

[2] الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والارقام اليابانية ، المصدر نفسه .www.jetro.go.jp

الخاتمة :

بديهياً أصبحت العلاقات الصينية / اليابانية من اهم العلاقات الإستراتيجية في المرحلة الراهنة، وتوصف بانها إستراتيجية بسبب تأثيرها السلبي او الايجابي على مجمل التفاعلات المحلية ـ الداخل الصيني والياباني ـ والاقليمية والدولية ، وما تتضمنه من خصائص تميزها عن غيرها من حيث الفتور والبرود والتوتر وتوجيه الاتهامات في الجانب السياسي والدبلوماسي أحيانا ، والاعتمادية الاقتصادية والبراغماتية العالية في التعامل مع المصالح الاقتصادية والتجارية أحيانا أخرى .

هذه الخصائص التي تميز هذه العلاقة وخاصة الاقتصادية والتجارية منها لم تتأثر نسبياً بالمشاكل والخلافات التاريخية والراهنة بين البلدين ، اذ أدرك صانع القرار في كلا الجانبين أهمية فصل الجانب السياسي والإعلامي وتوتراته قدر الإمكان عن الجانب الاقتصادي لكون الخلاف في المتغيرات السياسية سواء أكانت تاريخية أم إستراتيجية لا يمكنها أن تسبب انهيار الثوابت الاقتصادية التي تُعد الأساس الاستراتيجي للعلاقات الصينية / اليابانية .

وإجمالا مما تقدم في البحث من محاور ، يمكن القول ان العلاقات الصينية / اليابانية قائمة على حقيقة إستراتيجية ثابتة ألا وهي إن الثابت الاقتصادي والتجاري (حجم التبادلات التجارية والاستثمارية) بين البلدين يستمران باتجاه الاعتمادية والتعاون والشراكة لتحقيق المصلحة المتبادلة، أما بالنسبة للمتغيرات السياسية الخلافية فإنها يمكن ان تنتهي في لحظة ما عندما يقرر الطرفان الجلوس معاً للحوار استراتيجياً في سبيل تجاوز قضايا التاريخ والنزاع والتعصب القومي بهدف أقامة علاقة شراكة إستراتيجية شاملة بعيدة المدى .

Chinese–Japanese Relations.. between Political Variables and Economic Invariables

Dr. Bahaer Murdan

Chinese / Japanese relations have become of the most important strategic relations at the current stage, they are described as a strategic because of their negative or positive impact on the overall local interactions within China and Japan or the regional and international interactions, and also because of their characteristics that distinguish them from others in terms of apathy and coldness, tension and accusations on the political and diplomatic sides Sometimes, and economic dependability and high pragmatism in dealing with the economic and commercial interests at other times.

These characteristics that distinguish this relationship, economic and commercial aspects of itespecially, were relatively unaffected by neither historical or current problems and differences between the two countries, the decision-makers on both sides realized the importance of separating the political and media sides- with all their strains- as much as possible from the economic side for the fact that the dispute in political changes, whether historical or strategiccan not cause the collapse of the economic constants, which are the foundation of the strategic relations between Chinaand Japanese.